واقع الفساد في المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية بين التجديد الاقتصادي و الصراع الاجتماعي

أ. آمال قواجلية

-جامعة البويرة-

الملخص : "إن وظيفتي كقرصان اقتصادي هي التنبؤ بالتأثيرات التي يحدثها توظيف مليارات الدولارات في بلد ما و العمل بعدها على افلاس ذلك البلد الذي أخذ تلك القروض واختلاق مبررات للقروض الدولية الكبيرة التي ستعيد ضخ المال إلى الشركات الأمريكية بحيث تبقى هذه البلاد مدينة لدائنيها إلى الأبد و تصبح أهدافا سهلة عندما تدعو الحاجة إلى خدمات تشمل انشاء قواعد عسكرية أو تصويت في الأمم المتحدة أو اتخاذها منفذا إلى البترول هي سياسة يزداد فيها الغني غنى والفقير فقرا و هذا يعتبر نموا اقتصاديا ،قبلت وظيفتي أنا القرصان الاقتصادي سنة

1951عندما تمردت ايران البلد الإسلامي برئيس وزراءها-محمد مصدق – على شركة بترول بريطانية -BRITISH PETROLEUM- لجأت الى أمريكا .أمريكا التي تخوفت من اللجوء للحل العسكري و بدلا من ارسال البحرية الأمريكية "المارينز" أرسلت على وجه السرعة عميل المخابرات المركزية الأمريكية—KERMIT .ROOZSELT الذي كسب الناس بالرشاوي والتهديدات ثم حرضهم على تنظيم الشغب في الشوارع ونجحت أمريكا و طرد –محمد مصدق- وأمريكا الآن بسيدها اسرئيل تسعى لتشكيل امبراطورية لذا قبلت وظيفة القرصان الاقتصادي.

Summary: "My job Pirate economist is predicting impacts caused by the recruitment of billions of dollars in the country and work after the bankruptcy of the country who took those loans and fabricate justifications for loans large international would pump money into U.S. companies so that the rest of this country, the city of creditors forever and become easy targets when needed services include the establishment of military bases or vote in the United Nations or take an outlet to oil is the policy of getting the rich richer and the poor poorer , and this is economic growth , accepted the job I pirate economic year in 1951 when he rebelled against Iran is a Muslim country prime ministers - Mohammed Mossadegh - the oil company British -BRITISH PETROLEUM-.resorted to America . America , which feared than resorting to a military solution and instead of sending the U.S. Navy " Marines" sent promptly CIA agent KERMIT. ROOZSELT- who earn people with bribes and threats then challenged them to organize riots in the streets and succeeded America and the expulsion - Mohammed Mossadegh - and Israel has to Bsidtha America now seeks to form an empire so accepted Pirate economic function .

مقدمة: عرف العالم في الالفية الأخيرة تطورا سريعا في مجالات عديدة العلمية منها والعملية والتي كانت كنتيجة حتمية للبحث العلمي الدائم في هذه المجالات. و تعتبر المرحلة الأخيرة التي اصطلح عليها بعصر العولمة والمعلوماتية المرحلة التي اختزلت العالم في قرية صغيرة و التي تلغى فيها كل الحدود الجغرافية، غير ان ما يميز هذه المرحلة عن سابقاتها ان لها ابعاد سياسية ،اقتصادية اجتماعية و ثقافية ... ذات اهداف إيجابية و سلبية، و يعتبر صانعو هذه المرحلة انها منتوج يروجون له بأساليب عديدة يختلف مدلولها منبلد متقدم لآخر و من بلد سائر في طريق النمو لآخر.

ان الأسلوب الذي تروج به هذه المرحلة كمنتوج له وظائف ظاهرة و أخرى كامنة و هذا انما يعكس ما تمخض عن الحراك الاجتماعي الذي مازال يشق طريقه بشكل من الغموض الى بداية نهضة شاملة للحريات الديمقراطية و حقوق الافراد بالإضافة الى دمج هذه المرحلة لكل العناصر المادية و البشرية ،بمعنى ان الاقتصاد ليس هدفا و انما هو بعد تتحقق فيه بقية الابعاد الأخرى باعتباره المحرك الأساسي لمجتمعات تحوي انساقا فردية و في سعي دائم لاشباع حاجياتهم من جهة و التوزيع غير العادل للخدمات من جهة أخرى، غير ان ما ينتج عن كل تلك التناقضات ان الازمة يصحبها تطور و هذا انطلاقا من سيرورة و تغيير المجتمعات باعتبارها انساقا جماعية تعكس أن الازمة تخلق التطور هذا في ظل توفر الفكر البنائي حيث ابرز المفكرون المحدثون أنه لا يمكن الإشارة او الحكم إلى أهمية مرحلة دون الأخرى، ذلك ان الانتقال يتم من نمط لآخر على اعتبار ان مرحلة الزراعة التي تعتبر البداية الأولى للبناء الاجتماعي كانت و لا تزال القاعدة الأساسية لأن معظم بلدان العالم ذات الامتياز و التي عكست الثورة الصناعية تعتبر المرحلة التي تحرر فيها الفلاحون بشكل تقدمي و مونوا اليد العاملة الصناعية التي ينبثق عنها نمط انتاجي يدخل في حلقة التطور المتسلسل الذي أوصل المجتمع الى مجتمع الصناعة بحيث كانت البداية مرحلة الإنتاج الزراعي و هي الإنتاج العائلي في شكل ورشات عائلية لتصل الى النتاج الاليكتروني، وبالتالي فرضت تغيرا في قيم هذه الأخيرة، حيث أدت الى بروز ظواهر خطيرة في المجتمعات فطمست هوية الشعوب والأفراد ومن هذه الظواهر نذكر على سبيل المثال لا الحصر ظاهرة الفساد والتي سنتعرض لها في هذه الورقة البحثية.

أولا الإشكالية :

عرفت المجتمعات مراحل متنوعة أدت إلى الانتقال من "الانتاج خارج العائلات في شكل مصانع"[1]وهذا ما يعكس التنوع الفكري الذي انبثق عن التطور العلمي و التقني، هذا الأخير الذي يعكس التجديد الاقتصادي الذي عرف اشكالا متنوعة من الصراعات كما يعتبر صورة للتنظيم الاجتماعي، وهو التنظيم الذي عرف تغييرات عميقة في طبيعة العلاقات بين الافراد و الأمم بالاضافة إلى دمج عضوي و كوني لمختلف السلوكات والقيم"[2]. إن التغيير الذي تعكسه كل مرحلة من المراحل

السابقة أدى إلى تباين العمليات الاجتماعية وهاته الأخيرة التي طرحت فكرة الصراع في المجتمع لا يقتصر على جانب دون آخر من جوانب الحياة حيث نجد هذه التغييرات مهما كان الهدف الذي يبرزه مؤسسوها ذات الصلة بالجانب الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي بحيث "يبرز القرن XXE من خلال فكر الرأسماليين الجدد الذين اجتازوا أزمات عنيفة و حروب عالمية ذلك لأن هناك باستمرار هامشا للتجديد و التجاوزات يخلق قدرة خارقة لما يتم الإشارة الى الازمة و ما اصطلح عليه بالمعجزة الاقتصادية "[3]... لا يستفيد منها كل المستعملين لها بنفس القدر ذلك أن هذه الأنظمة لها أهداف غامضة و غير واضحة و هذا ما تجسده فكرة كل من Karl Marks و Herbert Marcuse "بحيث يرفض التغيير الاجتماعي الثوري واعتبر السبب راجعا الى تلك البنى الفوقية للنظام الرأسمالي"[4]فمجتمعات ما بعد الحداثة تعتبر نتيجة حتمية لعملية التصنيع هذه الأخيرة التي سيطرت على المجتمعات بمختلف مؤسساتها وعلى وجه الخصوص المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر المحرك الأساسي لعالم تبرز فيه ظواهر لفرض السيطرة وبشكل اعمق واكثر دقة سيطرت على ذهنيات وأفكار الأفراد ذلك أن "الثورة المعلوماتية حولت مجرى الأساليب العميقة للنظام الإنتاجي ،استبدلت عمالا والغت بعضهم واوجدت وظائف جديدة "[5] إن الحديث عن هذه التغييرات انما يعكس الأفكار السائدة في العصر الحديث و التي لا يمكننا ان نحكم عليها بالايجاب او السلب ،لانه رغم تنوع المراحل و تعدد ابعادها و اختلاف الجوانب ذات الصلة فان ما يبرز للوجود انما يعكس الخلل الوظيفي لتلك المؤسسات التي تتميز باستحداث تقنيات الإنتاج و تطوير الكفاءات و خلق برامج حديثة للتطوير و رغم التجديد الاقتصادي الذي انتج الصراع بجانبيه الإيجابي و السلبي تعرف المؤسسة اشكالا على درجة عالية من الفساد في ابنيتها "هذا الأخير الذي يحقق في ظاهره النجاح من خلال وظائفه الظاهرة و يعمل في باطنه بدور فناء كل السياسات الداعية للتطوير عبر وظائفه الكامنة و هي الأهداف التي سطرها مؤسسو تلك الأنظمة الهدامة للمجتمعات و هذا يتوافق مع الفكرة التي أشار اليها المفكر Thomas Freidman في فرضيته التي تضمنها كتابه The lexus and the obeitees "[6] ان ما يهم هو كيف تترابط بلدك من الداخل .... و ليس سيادة دولتك "وهي الأفكار الخفية التي تنادي بها المنظمة العالمية للشفافية و التي تبرز من خلالها "معنى الفساد باعتباره ليس فعل اجتماعي"[7]و انما تمنحه مفهوما يتماشى مع مصالح البلدان المتقدمة و يتعارض مع بلدان العالم الثالث ، و الجزائر باعتبارها احد أجزاء أو انساق هذه القرية الصغيرة ادمجت في اطار

الحلقة الهدامة التي شكلتها الدول المتقدمة وعلى رأسها و.م.أ هذه الفكرة التي أكدها –جون بيركز– حيث أشار إلى "ان دور قراصنة الاقتصاد باعتبارهم خبراء –مسخ بلدان العالم الثالث– بوسائل تتمثل في اصطناع التقارير المالية و تزوير الانتخابات ،الرشوة ،الابتزاز ،الجنس و القتل...بالاضافة الى تشجيع زعماء العالم لاخضاعهم بسلاح الديون و افلاس بلدانهم . و تم نقل هذه الأفكار للمؤسسات لتسخير العمال بأجور العبيد"[8] إن فكرة هذا القرصان الاقتصادي تعكس وضع الجزائر و تحقيق تلك البلدان لأهدافها و من هذا المنطلق سنحاول دراسة وضعية الجزائر كبناء كلي متمثل في الدولة من خلال مؤسساتها و على وجه الخصوص المؤسسات الصناعية بحيث سنحاول الوصول إلى صورة التنظيم الاجتماعي الحقيقية من خلال واقع المؤسسة التي عرفت أشكالا متطورة للفساد ،

هذا الأخير الذي يعتبر نتيجة إيجابية لفاعلين و نتيجة سلبية لفاعلين آخرين،و كمحاولة للتعمق في الأشكال الظاهرة و الكامنة للفساد باعتباره نتيجة حتمية للعولمة سنتعرض بالدراسة لهذه الظاهرة بالتحليل و التفكيك السوسيولوجي للجوانب التي تضمنتها التساؤلات الآتية :

- كيف يتجسد واقع الفساد في المؤسسات العمومية الصناعية بين التجديد الاقتصادي و الصراع الاجتماعي؟
- هل الفساد في المؤسسة العمومية الصناعية يساوي فكرة تطور الموارد البشرية ؟
- هل الفساد في المؤسسة العمومية الصناعية يتجسد في الجانب التقني ؟

و تتفرع عن هذه التساؤلات فرضيات :

- يعكس التجديد الاقتصادي و الصراع الاجتماعي في المؤسسات العمومية الصناعية واقع الفساد.
- يعتبر الفساد في المؤسسة العمومية الصناعية معادلا لتطور الموارد البشرية .
- يتجسد الفساد في المؤسسة العمومية الصناعية في الجانب التقني .

ثانيا–تحديد المفاهيم:

تتضمن الدراسة مفاهيم مفتاحية أهمها: الفساد ، واقع الفساد،الصراع الاجتماعي ،الموارد البشرية ، التجديد الاقتصادي،الجانب التقني .

ان ما يجب توضيحه قبل التطرق لتحديد المفاهيم أن :

الصراع الاجتماعي ينتج عن التجديد الاقتصادي و تتمثل مؤشرات التجديد الاقتصادي في الجانب البشري و الجانب التقني ،بمعنى أن تأهيل الموارد البشرية و استحداث التقنيات إلى جانب مؤشرات أخرى تعكس التجديد الاقتصادي ،هذا الأخير الذي يخلق صراعا اجتماعيا بين الفاعلين الذين يستعملون تلك التقنيات المستحدثة و هذه المعادلة تصل إلى نتيجة حتمية هي واقع الفساد.

و سنتطرق إلى مفهومين أو ثلاثة لا أكثر.

1- مفهوم الفساد:

يعرف الفساد حسب * *VITO-TANZIبأنه "ذلك السلوك الذي يقوم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان هذا المنصب بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة شخصية أو عائلية أو ما يماثلها " [9]

هذا عن مفهوم الفساد أما اذا حاولنا تحديد مفهوم واقع الفساد اجرائيا من خلال التعريف السابق فانه يتمثل في السلوكات و الوسائل التي يتم استعمالها لتحقيق المصلحة الفردية أو الجماعية باستعمال الممتلكات العامة و الممتلكات الخاصة عن طريق عمليات سرقة أو اختلاس .

كما يمكن تعريفه بأنه ذلك التجديد الذي يتم على المستوى البشري والتقني و الذي تكون نتائجه سلبية باعتبارها خلقت خللا و لا نظام في البنية الكلية للمجتمع أو في أنساقه الفرعية المتمثلة في المؤسسات الاقتصادية – صناعية أو خدماتية .....

2- مفهوم الصراع :

يعرف --KOSERالصراع على أنه "حالة مرضية تنظيمية تطرأعلى توازن النسق الاجتماعي " [10]تلك النتيجة الحتمية لجمود البناء الاجتماعي و قلة الوسائل التنظيمية التي تمتص ذلك الصراع

ثالثا-منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي الذي ينطلق من فكرة " محاولة التحكم في جميع المتغيرات باستثناء متغير واحد ..حيث يقوم الباحث بتغييره بهدف تحديد دوره في الظاهرة المراد دراستها "[11] بالإضافة الى أن التجريب يسمح للباحث في التحكم بمتغيرات الدراسة –المتغير المستقل و التابع – هذا ويتم تحقيق ذلك بالاعتماد على "الملاحظة المنظمة بعد تعديل الظاهرة المراد دراستها ...عن طريق بعض الظروف المصطنعة "[12] غير أن ما يجدر الإشارة اليه أنه عند اجراء هذه الدراسة و الموسومة ب "واقع الفساد في المؤسسة العمومية الصناعية بين التجديد الاقتصادي و الصراع الاجتماعي " لم يتم اصطناع بعض الظروف و انما الميدان فرض تغير فيها بحيث نجد فئات تستفيد من المؤسسة في الترقية و التكوين وأخرى لا تستفيد بالإضافة الى انه توجد اقسام تم استحداث تقنياتها و أخرى لم يحصل بالإضافة الى انقسام افراد المؤسسة الى مؤسسات تحارب الفساد و أخرى تعمل على غرسه بالمؤسسة و تعميمه و على هذا الأساس تم تقسيم مجتمع البحث الى مجموعتين مجموعة ضابطة و مجموعة تجريبية على النحو التالي :

I. المجموعة الضابطة :

مجموعات محاربة للفساد

– داخل المؤسسة

– تمثلت في المحاربين للفساد و الغير مستفيدين من عمليات السرقة و الاختلاس و هو السبب الذي دفعهم للاعتراف ضد الاخرين و هي المجموعة الضابطة ،و تتضمن كذلك نقابيين مطرودين من النقابة.

– خارج المؤسسة:

- مؤسسات الأمن الخاص ،مؤسسات الدرك و مؤسسات الأمن الوطني .

– مؤسسة القضاء – محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة –

II. المجموعة التجريبية:

مجموعات الفساد داخل المؤسسة

- المجموعة الاولى تمثلت في المتسببين في الفساد وهم على التوالي :

* المخططون للفساد

– إطارات المؤسسة :الرئيس المدير العام ،مدير الوحدة ، المدير المكلف بالعلاقات الخارجية و القانونية ، رؤساء الأقسام ،مهندسين.

- النقابة

* المنفذون للفساد

- العمال البسطاء في المؤسسة :رؤساء المصالح ،رؤساء الربع ،رؤساء الرصيف،

- الافراد غير العاملين بالمؤسسة و المكلفة بالتحميل

- محل للبيع تابع للمكلف بالعلاقات الخارجية يسير من طرف معاق.

- **مجموعات الفساد خارج المؤسسة :**
- مافيا السوق السوداء وهم الأفراد الذين يستعملون أطرافا لبيع الاسمنت التي حصلوا عليها بطريقة غير قانونية و الافراد الذين يبيعون رخص بيع الاسمنت و الاسمنت.
- افراد من مؤسسات الأمن و الدرك.

رابعا– تقنيات الدراسة:

تم الاعتماد على التقنيات التالية :

1- الملاحظة:

باستخدام شبكة للملاحظة و تمت داخل محيط المؤسسة و ذلك بالتواجد في أماكن آمنة اختارها المكلف بالتكوين و بعض المبحوثين و ذلك في الأزمنة التي يتم فيها رمي أكياس الاسمنت و تمزيقها عمدا بالضافة إلى تبادل الأموال أثناء بيع رخص الاسمنت بالداخل و أثناء اخراج قطع غيار المؤسسة و كذا ملاحظة أولئك الفاعلين أثناء اجتماعاتهم السرية التي تتم في أماكن مختفية عن المؤسسة و قد تم

الحصول على صور لحركات الفاعلين في الفساد، هذا وقد تمت الملاحظة خارج محيط المؤسسة و ذلك بالتواجد في مطعم المؤسسة الواقع مقابل المؤسسة و تدوم مدة الملاحظة 45 دقيقة في اليوم و كذا الملاحظة بمحاذاة موقف الحافلة الواقع على بعد 3 أمتار من المؤسسة و ملاحظة زائري محل أو كشك البيع الغير شرعي لسندات بيع الاسمنت و كذا الأطراف الذين يتم منحهم أكياس الاسمنت التي يتم تمزيقها عن عمد و التي تتمركز خارج محيط المؤسسة و مسؤول النقابة الذي يتبادل رخص بيع الاسمنت بفترات تعادل أربعة أيام داخل سيارته ،بالإضافة الى ملاحظة الحضور الدائم لأفراد من الدرك.

2- الاستبيان بالمقابلة :

يعتبر الاستبيان بالمقابلة من التقنيات التي تسمح لنا بالحصول على أكبر قدر من المعطيات حول ظاهرة الدراسة و قد تم استخدام هذه التقنية بتصميم استبيان تضمن 80 سؤالا مفتوحا، بحيث دامت المقابلة مع المبحوث الواحد ثلاث ساعات و ما ساعد في توفر هذا الزمن و عدم عرقلة المبحوثين عن عملهم هو أن المؤسسة تتبع أسلوب العمل (8 /3) والمقصود بذلك العمل بمجموعات المجموعة الأولى تعمل من الساعة (8:00إلى 16:00) ،المجموعة الثانية تعمل من الساعة(16:00إلى 23:00) المجموعة الثالثة تعمل من الساعة (23:00إلى 08:00) .

و تضمن الاستبيان أربعة محاور و كل محور يحوي 20سؤالا مفتوحا على النحو التالي :

- المحور الأول تضمن الفساد في الجانب البشري.
- المحور الثاني تضمن الفساد في الجانب التقني، القانوني و المالي.
- المحور الثالث تضمن الفساد الصادر من البيئة الخارجية .
- المحور الرابع وسائل مكافحة الفساد .

و قد تم اجراء المقابلات مع المسؤول الأول للمؤسسة و الإطارات التابعة له بالإضافة الى اطراف من النقابيين المساهمين و الغير مساهمين في عملية الفساد بالاضافة الى عمال من كل الفئات المهنية ،بالإضافة الى مقابلات مع أعوان من الدرك و الامن و افراد من السوق السوداء.

3- تحليل المحتوى :

استعملت تقنية تحليل المحتوى كتقنية مدعمة للتقنية الأولى و قد استعملت في حالتين الحالة الأولى كتقنية مدعمة لتحليل المقابلات التي تم اجرائها.

كما استعملت في تحليل محتوى قضايا مؤسسة القضاء –محكمة بئر مراد رايس– التي تم فيها مقاضاة الأفراد المنتمين للمؤسسة و المساهمين في الفساد البشري و التقني المتضمن قضايا الاختلاس و النصب ، بالإضافة إلى تحليل وثائق خاصة بالمؤسسة حول الافراد الذي تمت محاكمتهم في قضايا الاختلاس و النصب .

خامسا– العينة:

أجريت الدراسة في مؤسسة الاسمنت –رايس حميدو– و التي تضم وحدة الجبس بالمدية تغطي 31 مستخدما و كذا المؤسسة الأم -SIEGE–تضم 13 مستخدما ،وهي تنتمي إلى تكتل الشمال في قطاع الاسمنت و قد تم اجراء الدراسة كما سبق الإشارة في مؤسسة الاسمنت –رايس حميدو– باعتبارها مجتمع بحثنا فهي تتضمن 455 تتوزع بين ثمانية أقسام على النحو التالي:

- ✓ قسم الصيانة يتضمن سبعة مصالح و يمثل العدد الإجمالي في هذا القسم 144 مستخدم أي بنسبة 31.64 . %
- ✓ قسم الموارد البشرية يضم هذا القسم مصلحتين وعدد المستخدمين الإجمالي 41 بنسبة 9.01 %
- ✓ قسم المحاسبة و المالية يضم مصلحة واحدة عدد المستخدمين الإجمالي 13 بنسبة 2.85 %
- ✓ قسم التموين و تسيير المخزونات و يضم مصلحتين– عدد المستخدمين الاجمالي 15 بنسبة 3.29 %
- ✓ قسم الوقاية و الأمن و يضم مصلحتين و قد تم إعادة توزيع هذا القسم على الأقسام الأخرى و العدد الإجمالي للمستخدمين 21 بنسبة 4.61 %
- ✓ القسم التجاري يضم مصلحة واحدة العدد الإجمالي للمستخدمين 15 بنسبة 3.29 %
- ✓ المحجر يضم ثلاثة مصالح العدد الإجمالي للمستخدمين 74 بنسبة 16.26 %
- ✓ قسم الإنتاج يضم أربعة مصالح و يمثل العدد الإجمالي للمبحوثين 162 مستخدم بنسبة 35.6%.

و قد تم الاختيار باستعمال عينة قصدية مقدرة ب154 مبحوث من الافراد بمختلف فئاتهم المهنية،بالاضافة الرئيس المدير العام و ثلاثة إطارات و هم مدير الوحدة ،مدير الموارد البشرية و نائب مدير الموارد البشريةو عينة عرضية تتضمن 5 افراد من المتواجدين خارج محيط المؤسسة و 10 افراد من الدرك و الامن الوطني

خصائص العينة :

جدول رقم (01) : يوضح توزيع فئات السن .

فئات السن	التكرار	النسبة %
25-20	04	2.36
30-25	23	13.60
35-30	24	14.20
40-35	51	30.17
45-40	30	17.75
50-45	15	8.87
55-50	14	8.28
أكثر من 55	08	4.73

يوضح الجدول أعلاه توزيع فئات المؤسسة المستخدمة داخل المؤسسة و خارجها و هي الفئات المساهمة و الغير مساهمة في الفساد سواء الفساد البشري أو الفساد التقني ، و قد تم تقسيم الفئات بطول فئة مساوي ل 5 وفق ما تمليه أهمية متغير السن للموضوع .

و تعكس أعلى نسبة 30.17 % فئة 35- 40 ،تليها نسب متقاربة بين 13 % إلى 17 % للفئات 25-30 و 40-45 أما أصغر نسبة فتعكس 2.36 % فئة 20-25 .

يتضح من خلال النسب الإحصائية أن العينة الممثلة لمجتمع البحث تتضمن فئات متنوعة ، و هذه النسب تؤكد إجابات المبحوثين الذين أشارو إلى توقف عملية التوظيف في المؤسسة و هذا ما

ستوضحه الجداول الملحقة في الدراسة أن هذا المؤشر يندرج ضمن الفساد على مستوى الفاعلين أو ما يصطلح عليه بالمورد البشري.

جدول رقم (02) : يوضح المستوى التعليمي على مستوى القسم و المصلحة و فاعلي البيئة الخارجية

القسم و المصلحة		المستوى التعليمي											
		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		أمي		آخر مستوى	
		تكرار		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
الحجر	الحجر	1	0.22	5	1.11	7	1.55	3	0.66	1	0.22	13	2.88
الصيانة	الميكانيك	/	/	5	1.11	7	1.55	2	0.44	/	/	11	2.44
	آلية	4	0.88	2	0.44	/	/	/	/	/	/	/	/
	كهرباء	1	0.22	4	0.88	/	/	/	/	/	/	3	0.66
	المكتب التقني المركزي	/	/	3	0.66	/	/	/	/	/	/	15	3.33
الموارد البشرية	الوسائل العامة	1	0.22	1	0.22	3	0.66	1	0.22	2	0.44	6	1.33
	الشؤون الاجتماعية	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1	0.22
	المستخدمين	1	0.22	2	0.44	/	/	/	/	/	/	/	/
الانتاج	مراقبة النوعية	2	0.44	1	0.22	2	0.44	/	/	/	/	1	0.22

	الإرسال	/	/	3	0.66	1	0.22	2	0.44	2	0.44	1	0.22
	التصنيع	2	0.44	18	4	4	0.88	/	/	5	1.11	1	0.22
	الصيانة العامة	1	0.22	1	0.22	/	/	/	/	/	/	/	/
الخماسية و المالية	الخماسية و المالية	2	0.44	3	0.66	/	/	/	/	/	/	2	0.44
تسيير المخزونات و المعدات	تسيير المخزونات	1	0.22	1	0.22	/	/	/	/	/	/	2	0.44
القسم المصلحة	القسم التجاري	/	/	1	0.22	/	/	/	/	/	/	/	/
فاعلي البيئة الخارجية	فاعلي البيئة الخارجية	5	1.11	/	/	/	/	/	/	/	/	10	2.22
المجموع	ك	21	4.63	50	11.13	24	5.33	8	1.77	10	2.22	52	12.4

يوضح الجدول أعلاه المستوى التعليمي على مستوى القسم و المصلحة و فاعلي البيئة الخارجية و تعكس أعلى نسبة 12.4%ذوي مستويات أخرى منها مستوى رابعة متوسط و مستوى تكوين مهني و تكوينات أخربالإضافة الى تكوينات عسكرية خاصة بفاعلي البيئة الخارجيةفي حين تعكس أقل نسبة 1.77% مستوى أمي .

من خلال النسب الموضحة و حسب إجابات المبحوثين فان المستوى التعليمي غير ضروري في المؤسسة و ذلك يرتبط بتقنيات العمل القديمة فهي تقنيات تسير بالخبرة البسيطة التي يتم اكتسابها بالمداومة ،خاصة أن التوظيف كان يتم دون اشتراط المستوى التعليمي خاصة في فترة الثمانينات كما سيتم توضيحه في الجدول رقم -3-

إن توزيع المستوى التعليمي لا يخضع في الواقع لأي أساس و هذا انطلاقا من فكرة عدم مراعاة المستوى التعليمي باعتبارها لا تتوافق مع طبيعة العمل و هذا انما يندرج ضمن الاندماج التقليدي الذي يتطلبه التنظيم الداخلي و الخارجي للعمل ،الداخلي يتجسد في النظام الداخلي للنسق و الخارجي يتجسد في القوانين التي يضعها البناء الفوقي و المتمثل في الوظيف العمومي.

هذا و تتضمن الدراسة خصائص أخرى للعينة تتمثل في الحالة المدنية ،الجنس ،الأصل الجغرافي لم يتم عرضها تجنبا للاطالة.

سادسا–الدراسات السابقة :

تم الاعتماد على عدة دراسات أجنبية ،عربية و جزائرية و قد تم ادراج دراسة أجنبية كنموذج ،غير أن ما يجب التأكيد عليه هو أن اختيار الدراسات السابقة تم و فق ما يتماشى مع المقاربة النظرية و التي تتمثل في "البنائية الوظيفية – لبارسونز" و بعض الأفكار من نظرية " الصراع –لكارل ماركس و راندورف " هذا التماشي الذي يتمثل في تبني مقاربات تنتقل من الكل إلى الجزء أي من البناء إلى النسق .

الدراسات الأجنبية :

و هي دراسة أو مسح تم اجراؤه من طرف البنك الدولي "[13]تناول 3600 منشأة في 69 دولة من العالم سنة 1997 – مع اشتراط ذكر اسم الدولة لاعطاء محتوى الدراسة و قد اتجه الباحثون خلالها إلى استناد بيانات واقعية من السجلات القضائية في المحاكم التي تختص بالفساد خاصة داخل المؤسسات و التي ارتكبها الموظفون الحكوميون خلال 1992 و 1996 و صنفت الجرائم إلى ثلاث فئات : سرقة أموال عينية ،سرقة أموال نقدية و رشوة و شملت عينة الدراسة لأحد البلدان كنموذج 112 حالة جريمة أدين أصحابها فعلا في المحاكم و ذلك بنسبة76.78%سرقة أموال عينية ،و 12.49 % سرقة أموال نقدية و 10.71% رشوة ،و قد انقسم الباحثون إلى ثلاثة أقسام :الأول يؤكد أنصاره دور المنظمة و البيئة المحيطة في الحث على ارتكاب الأفعال الغير قانونية ،في حين يؤكد أنصار الرأي الثاني دور العاملين في ارتكاب نفس الأفعال أي الأفعال غير القانونية ،لينتج عن ذلك قسم ثالث يوفق بين الرأيين هذا الرأي الذي يشترط الوظائف الظاهرة

للمؤسسات باعتبارها الكيان الكلي و كذا أدوار الأفراد باعتبارهم فاعلين في هذا البناء أي المؤسسة و تؤكد كذلك بعض الأفكار أن " الطبقة العاملة تختفي باختفاء الهدف التنظيمي و بالتالي تنعدم الامكانية و الاستراتيجية للإنتاج "[14] و كل هذه الآراء انما تؤكد أن الأنساق التنظيمية فقدت أدوارها و بالتالي أحدثت خللا وظيفيا في المجتمع باعتباره البناء الكلي .

يوضح الجدول رقم –3– الفساد في طريقة التوظيف و تعكس أعلى نسبة 16.4 % توظيف عن طريق توارث المنصب من الوالد ،في حين تعكس أقل نسبة 1.55 %و 1.77% تعيين من طرف الرئيس المدير العام و تعيين بعد عمل موسمي .

من خلال النسب الموضحة في الجدول نجد أن طرق التوظيف لا تتوافق مع الشروط القانونية أي لا تتوافق مع النظام الرسمي – قوانين الوظيف العمومي – و اذا انطلقنا من إجابات المبحوثين نجد تعيينات تتم من طرف النقابة حيث تحولت النقابة إلى فاعل يتمتع بالسلطة الغير قانونية بحيث تلعب أدوارا في عملية التوظيف و ذلك عبر كل الأقسام ،و على هذا الأساس فان التنظيم و التسيير لا يخضع للتغيير بالرغم من استحداث تقنيات الإنتاج و هذا ما طرح فكرة الصراع بين مختلف الفاعلين في المؤسسة كبناء كلي.

يوضح الجدول رقم –4– نمط من أنماط الفساد على المستوى البشري ،و الذي يظهر في مؤشر الفساد في طريقة العمل و تعكس أعلى نسبة 33.3 %العمل مع PDGو الرؤساء الغير مباشرين و الأطراف الخارجية أين يفرض على PDGسياسة خاصة، في حين تعكس أقل نسبة 5.1 % طريقة عمل تفرض تسيير من طرف النقابة .

إن طريقة العمل التي تظهرها نتائج الجدول أعلاه هي نتيجة حتمية للتسيير البيروقراطي السلبي فهذا النمط ابرز أشكالا حديثة للصراعات نتجت عن تشكل طبقات مهنية عديدة و هذا ما يؤكده – –MICHEL CROZIERالذي أشار إلى "ظهور التحام للظاهرة البيروقراطية على أنها تنظيم غير رسمي ..بنمط مفصل للمهام و المناصب التنظيمية و المركزية " [15] و حسب بعض المبحوثين فإن طريقة العمل تخضع لذهنيات كل مستخدم حول العمل أو تقنياته فالتقنيات تتعرض للسرقة و المواد المستعملة في انتاج الاسمنت يتم مزجها مع التراب عند القيام بالتفجير في المحجر و هذا الذي ينتج نوعية ذات ودة رديئة من الاسمنت .....

ان التنظيم و التسيير المزدوج الغير عقلاني يخلق طريقة عمل غير منظمة .....و ما تم ملاحظته من خلال الجدول هو التقسيمات التي تعرفها البنية الكلية المتمثلة في المؤسسة و التي تنعكس في الانساق الفرعية الأخرى التي تتمثل في المصالح التابعة لها فعلى مستوى النسق الجزئي نجد فئات عمالية متصارعة بهدف مكافحة الفساد الداخلي و فئات مقابلة – فئة العلاقات العائلية التي تحكمها الجهوية مندمجة على شكل عضو مع النقابة تبني الفساد و تكرسه ،هذا الأخير الذي أصبح آفة متفشية خاصة في القطاع العام .

يوضح الجدول -5-الفساد في صيانة تقنيات المؤسسة على مستوى القسم و المصلحة،و تعكس أعلى نسبة 21.61 % صيانة تقنيات المؤسسة في البيئة الداخلية ،في حين تعكس أقل نسبة 5.3 و 6.8 على التوالي صيانة التقنيات داخل المؤسسة أي في البيئة الداخلية و صيانتها خارج المؤسسة أي في البيئة الخارجية أي بمنازل بيع قطع تلك التقنيات .

كما أن الحديث عن الصيانة الداخلية و التي تتم بمركز-**SMIF**– يدل على ان الفساد في الجانب التقني و الذي يبرز من خلال الاعتماد على صيانة التقنيات في المركز السابق ذكره يتمثل في أن هذا المركز تم انشاؤه من طرف إطارات المؤسسة الأم بهدف صيانة تقنيات المؤسسة داخل الوطن و ليس خارج محيطها ،كما تفتقر المؤسسة لكفاءات لها قدرة على الصيانة مقابل الأجر الشهري فقط أي في اطار المهام الرسمية عكس المستخدم الذي ينتمي الى المركز السابق الذكر فهو يتقاضى مقابل مضاعف ثلاثة مرات عن أجر مستخدم المؤسسة ،هذا المقابل الذي تعتبر ميزانية المؤسسة الممول الغير رسمي له بحيث يتم اختلاس أموال المؤسسة لتوجه إلى المركز السابق الذكر و هذه تعتبر احدى نماذج الفساد التي يفرضها صراع المصالح الصراع بمعناه الهدام لا البناء.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. بدر أحمد ،**أصول البحث العلمي و مناهجه** ،الكويت :وكالة المطبوعات ،1977،ص 275.
2. بوحوش عمار، **مناهج البحث العلمي و طرق اعداد البحوث** ،ديوان المطبوعات الجامعية،ط6، 2009.
3. بوزيدة عبد الرحمان .بوعبد الله حسان .**من اجل مجتمع مدني عالمي متحرر و متضامن** جريدة الخبر .السنة 2 ' العدد 335 '1991.
4. جون بركنز ،**الاغتيال الاقتصادي للأمم ،اعترافات قرصان اقتصاد** ،ترجمة محمد الطناني الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2012.
5. جوزيف .س ناي و د دوناهيو ،**الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** .تعريب محمد شريف ، الطرح مكتبة العبيكان ،2002.
6. جوناثان تورنر ،**بناء نظرية علم الاجتماع** ،ت .محمد سعيد فرح ،منشأة المعارف ،الإسكندرية 1998 .
7. داغر محمد منقذ ،**علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية و التنظيمية لموظفي الحكومة و منظماتها ،دراسة حالة لدول عربي** ،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى ،أبو ظبي ،2001 .
8. عبدو مصطفى و ع. بن مرزوق ،**معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور و الأسباب و الحلول** ،دار النشر جيتلي ،2009 .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1.Albert TINGBE AZALOU "Matériaux pour une approche sociologique de la corruption"REVUE DU CENTRE NATIONAL DE LINGUISTIQUE APPLIQUEE (CENALA)، ANNEE 2009 .

2.-Amphihearte(Renaud.Saisanben) **Sociologie de l'entreprise organisation culture et développement** 2eme Edition revue et mise a jour presses de science politique et Dalloz ,1997 .

3.-Bouzida(Abderrahmane) ,**Leprojet social algerienne-genese et évolution** ,office publication universitaire ,1999 .

4. OFFICE(Michel), **sociologies des groupes.d'intérêt**,Montechrétien, Paris .

5.Rioux(Jean-Pierre) **,La révolution industrielle 1780-1880** , Paris, Edition du seuil,1971.

6. -Service et technique de l'information et de la communication, premier ministre ,**La France dans la société de l'information du gouvernement** documentaire français ;Paris,1999.

7.Schean(Jean-louis) ,**L'esprit d'entreprise aspect managériaux dans le mondefrancophone**,brunopnson britishLibrary ,Edition John ,France .

8.

الـهـوامـش :

1- Bouzida(Abderrahmane) ,**Le projet social algerienne-genese et evolution** ,offic publication universitaire ,1999 ,P16

2- بوزيدة عبد الرحمان ,يوعبد الله حسان ,**من اجل مجتمع مدني عالمي متحرر و متضامن** 'جريدة الخبر ,السنة 2 ' العدد 335 '1991'ص 8.

3- Rioux(Jean-Pierre) ,**La révolution industrielle 1780-1880** , Paris, Edition du seuil,1971,P12

4-Amphihearte(Renaud Saisanben) **Sociologie de l'entreprise ,organisation culture et developement** 2eme edition revue et mise a jour presses de science politique et dalloz ,1997 ,P38.

5--Service et technique de l.information et de la communication,premiermenistre ,**La France dans la societe de l ;information du gouvernement documentaire** français ;Paris,1999,P7.

6- جوزيف ,س ناي و د دوناهيو ,**الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ,تعريب محمد شريف ، الطرح مكتبة العبيكان ،2002،ص 198.

7-Albert TINGBE AZALOU"**Matériaux pour une approche sociologique de la corruption** "REVUE DU CENTRE NATIONAL DE LINGUISTIQUE APPLIQUEE (CENALA)، ANNEE 2009 ,p110.

8- جون بركنز ،**الاغتيال الاقتصادي للأمم ،اعترافات قرصان اقتصاد** ،ترجمة محمد الطناني ،الهيئة

المصرية العامة للكتاب ،2012، ص 12.
9 -مصطفى عبدو و ع. بن مرزوق ،**معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور و الأسباب و الحلول** ،دار النشر جيتلي ،2009 ، ص27.
10- جوناثان تيرنر ،**بناء نظرية علم الاجتماع** ،ت .محمد سعيد فرح ،منشأة المعارف ،الإسكندرية 1998 ،ص 144 .
11- أحمد بدر ،**أصول البحث العلمي و مناهجه** ،الكويت :وكالة المطبوعات ،1977،ص 275.
12-عمار بوحوش،**مناهج البحث العلمي و طرق اعداد البحوث** ،ديوان المطبوعات الجامعية،ط6، 2009،ص 119.
13- داغر محمد منقذ ،**علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية و التنظيمية لموظفي الحكومة و منظماتها** ،**دراسة حالة لدول عربي** ،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،الطبعة الأولى ،أبو ظبي ،2001 ،ص 17.
14-OFFICE(Michel) ,**sociologies des groupes d'intérêt** ,Monte chrétien,Paris ,P59.
15 -Sche an(Jean-louis) ,**L'esprit d'entreprise aspect managériaux dans le monde francophone** ,brunopnson british Library ,Edition john ,France ,P